

أى نهج إقتصادي لمصر؟

● يقتضى الوضع الخطير الراهن الاسراع فى تطبيق نهج اقتصادى جديد يأخذ فى الاعتبار ما أسفرت عنه تجربتنا - قبل وبعد الثورة - من نتائج سلبية وما يمكن رصده على الساحة الدولية من شواهد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولقد ترك الدستور الباب مفتوحاً أمام الإجتهد لتحديد هوية الاقتصاد المصرى ، فالمبادئ الاقتصادية فى صدره تكتفى بالإشارة الى تكافؤ الفرص لجميع المواطنين وتمتعهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإلى إعطاء الأولوية للعدالة الاجتماعية وأما الفصل الثالث من الباب الأول فيضع أطراً عامه تصلح لتطبيقات اقتصادية متنوعة من حيث فرص العمل والانتاج وضمان عدالة توزيع الدخل وحماية حقوق المستهلك والمحافظة على حقوق العاملين والمشاركة بين رأس المال والعمل ، بينما تناولت المواد 205 و 206 و 207 باختصار اختصاصات الجهاز المركزى للمحاسبات والبنك المركزى وانشاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ولقد فعل المشرع خيراً بعدم تحديد هوية قاطعة للإقتصاد المصرى فى الدستور لسببين رئيسيين الأول ان ذلك سيعتبر إهداراً لحق الاحزاب السياسية فى بلورة رؤى إقتصادية يميناً أو يساراً أو وسطاً تحقق المبادئ الدستورية والسبب الثانى وهو ان البيئة الاقتصادية شديدة التغير فى الداخل والخارج على السواء مما يتطلب تبديلاً ديناميكياً للاستراتيجيات والسياسات التنموية.

● وعلينا ان نتساءل فى البداية لماذا فشل النهج الاقتصادى والاجتماعى لمصر وأدى الى هذا الانفجار الثورى الهائل فى يناير 2011 وعدم رضا الجماهير عن أداء حكومات ما بعد الثورة ؟ وها هناك مناهج أخرى فى دول العالم يمكن ان نحتذى بها ؟ ان نهج أصولية السوق الذى نال رواجاً منذ عهد ريجان وتاتشر وتبينته فى مصر حكومتى عاطف عبيد واحمد نظيف يرى فى تحرير الاسواق الحل الامثل لمشاكل التنمية ، إلا ان العالم أدرك وبالذات بعد أزمة 2008 مدى الأثار المدمرة لثورة التحرير المالى وما صاحبها من زيادة مطردة للنشاط المالى فى الناتج الاجمالى على حساب نسب الانتاج والأصول المنتجة ، وتآكلت مفاصل الدولة -القومية واستبدالت بمنظومة الدولة -السوق وانهار- فى العديد من دول العالم بما فى ذلك الغرب المتقدم - العقد الاجتماعى لدولة الرفاهة الذى ساد لعقود ، وتشكلت نخب جديدة المال هو حافظها الوحيد غير مكرثة

بالمشاكل العامة مما أدى الى تهتك للنسيج الاجتماعى حتىّ فى أعنى الديمقراطيات الغربية وبل لقد أصاب الوهن النظام الديمقراطى ذاته فخرجت الشعوب الى الشوارع للمطالبة مباشرة بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية متعدية الأحزاب التقليدية والتي أصابها العجز نتيجة سعيها وراء مصادر تمويل الحملات الانتخابية دون الاعتماد على الشارع مما قوّض قواعدها الشعبية ، ومع هذا السباق الجنونى نحو المال تحوّل الاعلام ايضاً الى وكالات للعلاقات العامة الخاصة بالساسة ورجال الأعمال بدلاً من كونه ممثلاً – كما هو مفترض فى الديمقراطية – لضمير وذاكرة الأمة.

● وعلى النقيض اتبعت الصين ودول آسيوية اخرى نهجاً مختلفاً ، ولقد أبرزت "لورينا نابليونى" – الباحثة الاقتصادية المرموقة – تشابه مفاهيم الاقتصاد الاسيوى فى الصين وكوريا وسنغافوره وتايوان ومفاهيم الاقتصاد الاسلامى فى ماليزيا فى كون المال أداة إعمار وانتاج وبأن هدفه ليس توليد مزيد من المال ولكن إعطاء الحياة لثروة حقيقية منتجة ، وترى " نابليونى " ان النهج الاسيوى بمرادفيه الاسلامى والكونفوشى يضع الضمير الاجتماعى فى المقدمة ويركز على مشترك الجمع الوطنى بخلاف الانانية المتحررة للنهج النيوليبرالى ، فالثروة هى ملكية الجميع وان كان البعض – بطبيعة الحال- يمتلك من الثروة اكثر من الآخرين الا انه يجب ان تستخدم هذه الثروة لصالح الكل ولإستفادة الكثرة لا القلة ، وعليه اذا تعثر فرد – على سبيل المثال- فى سداد ديونه نتيجة مرض أو عجز أو فقدان للوظيفة فان البنوك تحاول إيجاد حلول تعويضية له ، فمؤسسات الاقراض فى هذا النموذج تقوم بدور إجتماعى لتوفير السيولة للمجتمع لكى ينمو وهو دور يعلو على الدور التجارى ، فالمشاركة فى المخاطر هى الاساس القيمى للعمل الاقتصادى بهدف التماسك الاجتماعى ، علاوة على ذلك فان النظام المالى فى الصين والهند والى عهد قريب فى العديد من الدول الاسيوية التى حققت التقدم بقى مغلقاً من حيث تحرير العملة الوطنية والضوابط الشديدة على تدفقات الأموال الداخلة والخارجة وفوق كل ذلك الاعتماد – رغم الفقر- على الادخار وليس الاستدانة لتحفيز النمو.

● إن جوهر الاشكالية – عندنا فى مصر منذ ثورة العيش والحرية والعدالة الاجتماعية – يتمثل فى عدم إدراك الحكومات المتتالية بأن النهج الاقتصادى الذى اتبع فى العقد الاول

من الالفية يجب تغييره جذرياً وهو لم يتم حتى الآن ، مع اهمية العلم باننا نحن المصريون أبناء تاريخنا الطويل فالاسره والدولة عندنا تتبع كود قيمى استمر لعصور وانه لمن الخطأ الاعتقاد بان الاقتصاد لا يتأثر بالقيم الثقافية وانه يمكن بالتالى استيراد نموذج إقتصادى بكامله دون تطويع مع خصائصنا.

شريف دلاور